



شباب عاطلون في احتجاج على إجراءات التقشف في العاصمة الإسبانية مدريد

إلى أين يتجه اليورو؟

كيفين يورتهسهي أورورك

قد يتساءل
المؤرخون كيف
تأتي استحداثه
في الأساس

واليورو فكرة سيئة، وهو ما أشير إليه منذ عقدين من الزمن عند إنشاء هذه العملة. فمنطقة العملة شديدة الاتساع والتنوع - ونظرا للحاجة إلى تعديلات دورية في سعر الصرف، يعتبر نطاق ولاية البنك المركزي الأوروبي في مكافحة التضخم نطاقا مقيدا للغاية. كذلك نجد أن حرية انتقال العمالة بين البلدان الأعضاء محدودة بحيث تجعل الهجرة من مناطق الكساد إلى مناطق الازدهار خيارا تصحيحيا غير وارد. ولا توجد أي آليات مالية تقريبا لتحويل الموارد عبر المناطق في حالة حدوث صدمات تصيب أجزاء من منطقة العملة بضربات أقوى مما تصيب أجزاء أخرى.

مشكلات سبق التنبؤ بها

كل هذه المصاعب أشارت إليها النظرية التقليدية لمنطقة العملة المثلى في وصف دقيق. فبحلول عام ١٩٩٨، كانت أيرلندا تشهد ازدهارا غير مسبوق

لمنطقة اليورو تضرب فيه الفوضى.

اقتصاد

ففي ديسمبر ٢٠١٣ كان إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو لا يزال أقل من مستواه في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٪، وذلك في تناقض صارخ مع الولايات المتحدة التي كان إجمالي الناتج المحلي فيها أعلى بمقدار ٦٪. وكان إجمالي الناتج المحلي أقل من مستوى قبل الأزمة بنسبة ٨٪ في أيرلندا و٩٪ في إيطاليا و١٢٪ في اليونان. ويتجاوز معدل البطالة ١٢٪ في منطقة اليورو - ويبلغ حوالي ١٦٪ في البرتغال و١٧٪ في قبرص و٢٧٪ في إسبانيا واليونان.

وقد أصبحت هذه الأرقام أمرا مألوفا تماما لدى الأوروبيين حتى أصبحت غير صادمة بالنسبة لهم، وهو أمر مقلق للغاية. فهذه الأرقام ليست تفاصيل بسيطة في سجل لا تشوبه شائبة، إنما هي دليل على فشل ذريع للسياسات المطبقة.



الأموال أو تم سحبه، حدثت أزمات مصرفية فرضت ضغوطا على موارد الحكومات في البلدان الطرفية. وأدى ذلك إلى مزيد من التدهور في الميزانيات العمومية للبنوك وفي إنشاء الائتمان، مما تسبب بدوره في تفاقم الظروف الاقتصادية وتساعد العجز الحكومي — فيما يمثل حلقة مشؤومة تدور فيها البنوك السيادية.

تداعيات سياسية

أسفرت أزمات البنوك عن تداعيات سياسية بالغة الضرر بسبب تأثيرها العابر للحدود. وكانت عملية صنع القرار المحكومة بدوافع الذعر السائد تتم كيفما اتفق وبعوزها الاتساق - قارن بين معاملة دائني البنوك في آيرلندا في عام ٢٠١٠ الذين استعادوا جميع أموالهم تقريبا ودائني قبرص في عام ٢٠١٣ الذين تلقوا ضربة شديدة.

تعلمت البلدان الصغيرة الضعيفة دروسا قاسية في سياسة الواقع الأوروبية، وهي دروس لن ينسوها لفترة غير قصيرة في المستقبل.

وسيتربت على ذلك آثار سياسية طويلة الأجل. فعلى الرغم من هذه الرغبة المفهومة لدى المسؤولين الحكوميين الأوروبيين في النظر إلى هذه المسائل باعتبارها من المسلمات، فإن النفاق والترهيب يظنان دون قبول واسع من عموم الناخبين. وقد تعلمت البلدان الصغيرة الضعيفة دروسا قاسية في سياسة الواقع الأوروبية، وهي دروس لن ينسوها لفترة غير قصيرة في المستقبل.

ولكن أين نمضي من هنا؟ لقد انصب تركيز معظم الاقتصاديين منذ عام ٢٠١٠ على كيفية تحسين عمل اتحاد العملة. وحتى من شككوا في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي كان تخوفهم من عواقب الانفصال كافيا لكي ينأوا بأنفسهم عن مساندة خروج البلدان من الاتحاد. وكانت النتيجة سلسلة من الاقتراحات تتعلق بكيفية منع انهيار اليورو على المدى القصير إلى المتوسط وكيفية تحسين عمله على المدى الطويل.

والمطلوب على المدى القصير هو سياسة نقدية أكثر تساهلا، وكذلك سياسة مالية تيسيرية حيثما أمكن. وإذا كان المؤرخون الاقتصاديون قد تعلموا شيئا من حقبة «الكساد الكبير»، فهو أنه من الخطير إجراء التصحيح على أساس التشف وخفض قيمة العملة داخلها (وهو الاسم الذي أصبح يطلق على الانكماش في فرادى بلدان منطقة اليورو). فأولا، هناك جمود في الأجور الاسمية من حيث إمكانية تخفيضها، مما يعني أن الانكماش، إذا حدث، يؤدي إلى ارتفاع الأجور الحقيقية وزيادة البطالة. وثانيا، يؤدي الانكماش إلى زيادة القيمة الحقيقية للدين الخاص والعام ورفع أسعار الفائدة الحقيقية، كما يقود المستهلكين ومنشآت الأعمال إلى تأجيل مشترياتهم المكلفة في انتظار انخفاض الأسعار. وقد كانت لدى بريطانيا فوائض أولية كبيرة طوال عشرينات القرن الماضي، ولكن نسبة دينها إلى إجمالي الناتج المحلي سجلت ارتفاعا كبيرا بسبب الانكماش والنمو المنخفض اللذين ميزا البيئة السائدة آنذاك.

وثالثا، تزداد المضاعفات المالية مع اقتراب أسعار الفائدة من الصفر، فيؤدي انخفاض الإنفاق إلى انخفاضات كبيرة في الدخل القومي. وقد خلص الصندوق إلى أن المضاعفات المالية في الأزمة الحالية أقرب إلى ٢ منها إلى ١ - مثلما كان الحال بين الحربين العالميتين. والنتيجة الحتمية هي أن البنك المركزي الأوروبي يجب أن يتخذ إجراءات جريئة، ليس فقط لمنع الانكماش بل أيضا لتحديد هدف



وكانت أسعار المساكن في ارتفاع سريع. وكان هناك ما يبرر رفع أسعار الفائدة آنذاك، لكن البنك المركزي خفض سعر الخصم حين انضمت آيرلندا إلى اتحاد العملة في يناير ١٩٩٩ من ٦,٧٥٪ في منتصف ١٩٩٨ إلى ٣,٥٪. فكأنما كان الحفل على قدم وساق بالفعل في آيرلندا، بينما البنك المركزي منشغل بالاستعدادات لإكرام الضيوف. وتكررت قصص مماثلة في بلدان منطقة اليورو الطرفية، حيث أدت التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى رفع الأجور والأسعار. ولكن ما يرتفع لا ينخفض بسهولة عندما لا تكون العملة مستقلة. ولا تزال حرية انتقال العمالة داخل منطقة اليورو محدودة؛ فالعمالة الأيرلندية الشابة تهاجر إلى أستراليا أو كندا، والبرتغاليون إلى أنغولا أو البرازيل. ومع عدم وجود ميزانية فيدرالية لتخفيف حدة الصدمات غير المتماثلة، كان سلاح السياسة المختار أثناء هذه الأزمة هو التشف المسير للاتجاهات الدورية الذي يتسبب في تفاقم الركود لا تحسینه - سواء كان مفروضا من الأسواق أو من ساسة منطقة اليورو وبنوكها المركزية. وفي مثل هذه الظروف، نجد أن انتشار البطالة الجماعية في البلدان الطرفية هو بالضبط ما تتنبأ النظرية بحدوثه.

بل إننا تعلمنا منذ عام ٢٠٠٨ أن النظرية التقليدية لمنطقة العملة المثلى كانت شديدة التفاؤل بالاتحاد النقدي الأوروبي. وعلى غرار الكثير من النظريات السائدة عن الاقتصاد الكلي، تجاهلت النظرية دور وسطاء ماليين مثل البنوك يمثلون همزة الوصل بين المدخرين والمقترضين. وكثير من المشكلات المستعصية التي تواجه منطقة اليورو ينبع من تدفق رؤوس الأموال من البلدان الرئيسية إلى البلدان الطرفية عن طريق الإقراض بين البنوك. وعندما توقف تدفق هذه

للتضخم يزيد على ٢٪ لفترة انتقالية تسمح بتيسير عملية تعديل سعر الصرف الحقيقي وتعزيز ملاءة دولة الأعضاء. ومما يمكن أن يساعد في هذا الصدد أيضا زيادة الإنفاق الاستثماري من جانب البلدان التي تتحمل مالياتها العامة إجراء هذه الزيادة أو من جانب بنك الاستثمار الأوروبي.

وبالنسبة للمدى الأطول، هناك توافق عام في الآراء - خارج ألمانيا - على احتياج منطقة اليورو إلى اتحاد مصرفي يعزز الاستقرار المالي ويستعيض عن صنع القرار الذي يتم تبعا للظروف بعملية مشروعة

كلما طالبت الأزمة، كان رد الفعل السياسي المضاد للوحدة الأوروبية أكبر

سياسيا تكون أكثر اعتمادا على القواعد (راجع «تحولات جذرية» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وينبغي أن تشمل هذه العملية على رقابة مشتركة لمنطقة اليورو وإطار واحد لتسوية أوضاع البنوك الفاشلة، مع دعم مالي يشمل منطقة اليورو وإطار موحد للتأمين على الودائع. واقترحت مجموعة الاقتصاديين الأوروبيين (Euro-nomics) استحداث أصل «أمن» لمنطقة اليورو يمكن أن تحتفظ به البنوك الوطنية. ومن شأن ذلك أن يساعد على كسر الحلقة المشؤومة التي تدور فيها البنوك السيادية حسبما ورد أعلاه، ويسهل على الحكومات الوطنية إعادة هيكلة ديونها عند الضرورة (بالحد من الأضرار المصاحبة التي تؤثر على النظام المصرفي في البلد المعني). ويشير مثال الولايات المتحدة إلى أن عنصر الاتحاد المالي الذي يتجاوز حدود المطلوب لإقامة اتحاد مصرفي مؤثر سيكون آلية مهمة لتحقيق الاستقرار. وسيكون وجود نظام لتأمينات البطالة على نطاق منطقة اليورو بمثابة خطوة واحدة صغيرة في هذا الاتجاه.

تركيز أقل على أوروبا

كل هذه تشكل حجبا داعية إلى زيادة التركيز على أوروبا وليس تقليص هذا التركيز. وقد طرحت أنا والعديد من الأشخاص الآخرين مثل هذه الآراء على مدار الخمس سنوات الماضية. ولكن مع مرور الوقت، تزداد صعوبة القيام بذلك عن اقتناع.

أولا، كانت إدارة الأزمة منذ عام ٢٠١٠ ضعيفة بشكل صادم، مما يثير التساؤل عما إذا كان من المنطقي لأي بلد، وخاصة إذا كان صغيرا، أن يضع نفسه تحت رحمة صناع القرار في بروكسل أو فرانكفورت أو برلين. والمسألة لا تقتصر على أيديولوجية العملة الصعبة لدى الأطراف الفاعلة الرئيسية، وإن كانت هذه الأيديولوجية مدمرة بما فيه الكفاية. إنما هي مسألة افتقار واضح للكفاءة. وقد كانت عملية «الإنقاذ» المعيبة لقبصر لحظة فاصلة في هذا الخصوص حسب رأي العديد من المراقبين، وإن كانت زيادات أسعار فائدة البنك المركزي الأوروبي في عام ٢٠١١ تستحق الإشارة كإجراء معيب أيضا.

وهناك العديد من الأسئلة القانونية والسياسية والأخلاقية الخطيرة التي يجب طرحها حول الطريقة التي تصرف بها البنك المركزي الأوروبي أثناء هذه الأزمة - مثل التهديد في عام ٢٠١٠ بأن يدمر البنك المركزي الأوروبي النظام المصرفي الأيرلندي بالفعل (أو بتعبير آخر، أن يجبر أيرلندا على الخروج من منطقة اليورو) ما لم تسد دبلن أموال الدائنين من القطاع الخاص إلى البنوك الخاصة. ومن الحجج المتكررة في هذا الخصوص أن البنك المركزي الأوروبي لا يمكن أن يخفف قيود السياسة النقدية لأن ذلك سيزيل الضغوط التي تمارس على الحكومات لمواصلة الإصلاحات الهيكلية التي ترى فرانكفورت

أنها محبذة. وبغض النظر عن أن الأدلة على تحبذ هذه الإصلاحات أقل مما يعترف به الاقتصاديون في بعض الأحيان، فمن الخطأ الإبقاء المتمدد على بطالة العاطلين دون إرادة منهم، بغية دعم جدول أعمال معين للسياسات. وليس من المشروع لمسؤول غير منتخب في بنك مركزي في فرانكفورت أن يحاول التأثير على نقاشات سياسية في الأساس تتعلق ببلدان مثل إيطاليا وإسبانيا، وذلك لكونه غير منتخب للقيام بذلك وكذلك لكونه في فرانكفورت.

ثانيا، هناك مسألة تزداد وضوحا مع الوقت، وهي أن الاتحاد المصرفي المؤثر لن يتحقق في وقت قريب، ناهيك عن الاتحاد المالي أو الأصل الآمن الذي يمكن أن تعتمد عليه منطقة اليورو. فطوال سنوات عديدة ذهب الاقتصاديون إلى أن أوروبا يجب أن تحسم أمرها، إما بالتحرك في اتجاه أكثر ميلا إلى الفيدرالية، حسبما يبدو من مقتضيات منق العملة الموحدة، أو التحرك إلى الوراء. وما نحن في عام ٢٠١٤؛ ففي أي مرحلة نجد أن أوروبا حسمت أمرها بالفعل وأن تعميق الوحدة لم يصبح أمرا مطروحا؟ إن الأزمة كلما طال، كان رد الفعل السياسي المضاد للوحدة الأوروبية أكبر، وهو أمر مفهوم. فالانتظار لن يكون في صالح أنصار الفيدرالية، وينبغي أن نتيج للحكومة الألمانية الجديدة بضعة أشهر لكي تخرج علينا بالمفاجأة، وإذا لم تفعل، نخرج نحن بالاستنتاج المنطقي. وبعد استبعاد فكرة التحرك إلى الأمام، سيكون الانسحاب من الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي حتميا ومحبذا.

وقد عاشت أوروبا عصرا ذهبيا، وهو ما يرجع في الأساس إلى التكامل الأوروبي. وساعد ذلك على تشجيع النمو في الخمسينات والستينات وأعطى الأوروبيين حرية الدراسة والعمل والتقاعد في الخارج بوصفها أمرا مسلما به. ويمثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي في شكله الحالي خطرا يهدد المشروع بأكمله. ففي فترة ما بين الحربين، توافد الناخبون على الأحزاب السياسية التي وعدت بترويض السوق وجعله يخدم مصالح عامة الناس وليس العكس. وعندما عرضت الأحزاب الديمقراطية، مثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي السويدي، هذه السياسات، تمكنوا من حصد الثمار الانتخابية. وعندما سمح الديمقراطيون لأنفسهم بأن يتقيدوا بأغلال ذهبية وبأيديولوجية تقشفية، مثلما حدث في ألمانيا، تخلى عنهم الناخبون في نهاية المطاف.

مسارات متباعدة

من الأمور التي أصبحت تميز أوروبا حاليا تلك القيود التي تفرضها على الحكومات، وليس الإمكانيات التي تتيحها لها من أجل تحسين حياة شعوبها، وهو وضع غير قابل للاستمرار من الناحية السياسية. وهناك حلان: التحرك في قفزة سريعة إلى أوروبا سياسية فيدرالية يمكن أن تتنافس على ساحتها أحزاب اليسار واليمين على قدم المساواة، أو العودة إلى اتحاد أوروبي بدون عملة موحدة وترك القرار لكل بلد عضو فيما يخصه. وسيطلب الخيار الثاني فرض ضوابط على رأس المال والتوقف عن السداد في عدة بلدان واتخاذ تدابير للتعامل مع الأزمة المالية المترتبة على ذلك والاتفاق على كيفية التعامل مع الديون القديمة والعقود القديمة.

وسيشكل إلغاء اليورو أزمة ضخمة بلا شك، وهو أمر لا ينبغي أن نتمناه. ولكن إذا كانت الأزمة أمرا لا مفر منه، فمن الأفضل أن نتعامل معها بينما لا يزال الوسطيون ومحبو اليورو في سدة المسؤولية. ومهما كان الطريق الذي نسلكه، ينبغي أن نسلكه على أساس ديمقراطي، ولا يوجد معنى للانتظار إلى الأبد. وإذا تم التخلي عن اليورو في نهاية المطاف، فما أتوقعه هو أن المؤرخين بعد ٥٠ سنة سيتساءلون كيف تأتي استحداثه في الأساس. ■

كيفين يورتسهيوي أوردوك أستاذ كرسي سيشيل للتاريخ الاقتصادي في كلية أول سولز، أكسفورد